

الدراسة ١: "أثر تطبيق استراتيجيات إدارة
المخاطر على نجاح المشروعات: دراسة تطبيقية
على الشركات الخاصة بالمنطقة الشرقية
الدراسة ٢: تقييم دور إدارة المخاطر المالية في
تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف الكويتية

Prepared by

لوجين غوانمة





بي المساق: قضايا بحثية ٣
إشراف الدكتور: محمد الخولي



الدراسة الأولى

تناولت دراسة العنزي (2024) بعنوان “أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على نجاح المشروعات: دراسة تطبيقية على الشركات الخاصة بالمنطقة الشرقية” العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر ونجاح المشروعات، من خلال التركيز على أربعة أبعاد رئيسية لإدارة المخاطر، وهي: تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، ومراقبة المخاطر، وربطها بأبعاد نجاح المشروعات المتمثلة في تقليل المخاطر، تعزيز الشفافية والاستخدام الأمثل للموارد، وخفض التكاليف

وتظهر أهمية هذه الدراسة في أنها لا تتعامل مع إدارة المخاطر بوصفها إجراءً إدارياً منفصلاً

لأ، بل باعتبارها عاملاً مؤثراً في كفاءة تنفيذ المشروعات ورفع فرص نجاحها داخل الشركات الخاصة في المنطقة الشرقية. كما أن الدراسة

أهداف ومنهجية الدراسة وعينتها

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجيات إدارة المخاطر في نجاح المشروعات داخل الشركات الخاصة بالمنطقة الشرقية، من خلال اختبار مدى إسهام أبعاد إدارة المخاطر المتمثلة في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها في تعزيز نجاح المشروعات وتحسين قدرتها على تحقيق أهدافها التشغيلية والتنظيمية. وقد انطلقت الدراسة من افتراض أساسي يتمثل في أن نجاح المشروعات لا يعتمد فقط على توافر الموارد والإمكانات، بل يتأثر أيضاً بقدرة المؤسسة على التنبؤ بالمخاطر المحتملة والتعامل معها بصورة منهجية وفعالة .

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من المناهج المناسبة لدراسة الظواهر الإدارية وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة. كما استخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من العاملين في مشروعات الشركات الخاصة بالمنطقة الشرقية، وبلغ حجم العينة (400) مفردة، تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، ثم جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

ويُلاحظ أن الباحثة سعت إلى تعزيز موثوقية النتائج من خلال الاعتماد على حجم عينة مناسب نسبياً مقارنة بطبيعة الدراسة الميدانية، الأمر الذي يساهم في توفير قاعدة بيانات تساعد على تفسير العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر ونجاح المشروعات بصورة أكثر دقة. إلا أن الحكم النهائي على قوة المنهجية سيظهر بصورة أوضح عند تحليل نقاط القوة والضعف في الدراسة لاحقاً .

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات إدارة المخاطر ونجاح المشروعات في الشركات الخاصة بالمنطقة الشرقية، حيث أظهرت النتائج أن تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بمختلف أبعادها يسهم بصورة إيجابية في تعزيز فرص نجاح المشروعات وتحقيق أهدافها. كما بينت النتائج أن عمليات تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها تمثل عناصر أساسية في تحسين أداء المشروعات والحد من الآثار السلبية للمخاطر المحتملة.

كذلك أشارت النتائج إلى أن تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر لا يقتصر أثره على معالجة التهديدات المحتملة فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز الشفافية، وتحسين استخدام الموارد المتاحة، والمساهمة في خفض التكاليف، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على نجاح المشروعات واستدامتها. كما أكدت الدراسة أهمية توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتفعيل إدارة المخاطر داخل المؤسسات، إلى جانب تطوير مهارات العاملين من خلال التدريب المستمر لرفع كفاءتهم في التعامل مع المخاطر المختلفة.

-تتمثل أولى نقاط القوة في هذه الدراسة في تناولها لموضوع يتمتع بأهمية علمية وعملية متزايدة، إذ ركزت على العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر ونجاح المشروعات، وهي علاقة أصبحت تحظى باهتمام كبير في الأدبيات الإدارية المعاصرة نتيجة ازدياد التحديات والمخاطر التي تواجه المؤسسات في بيئة الأعمال الحديثة. وقد أسهم هذا التوجه في منح الدراسة قيمة تطبيقية تتجاوز الجانب النظري لتلامس واقع المؤسسات ومشروعاتها.

-كما تميزت الدراسة بشمولية معالجتها لمفهوم إدارة المخاطر، حيث لم تقتصر على بعد واحد، بل تناولت أربعة أبعاد رئيسية هي: تحديد المخاطر، وتقييمها، والاستجابة لها، ومراقبتها، الأمر الذي وقر إطاراً أكثر تكاملاً لفهم دور إدارة المخاطر في نجاح المشروعات، وساعد على تقديم رؤية أعمق للعلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

-ومن الجوانب الإيجابية الأخرى، اعتماد الدراسة على حجم عينة بلغ (400) مفردة، وهو حجم يُعد مناسباً نسبياً في الدراسات الميدانية، ويسهم في تعزيز موثوقية النتائج وتقليل احتمالية تأثرها بالتحيزات الفردية. كما أن اختيار أفراد العينة من العاملين في المشروعات أتاح الحصول على بيانات من فئة ترتبط بصورة مباشرة بموضوع الدراسة، مما يزيد من واقعية النتائج وقابليتها للتفسير.

وتبرز قوة أخرى في اعتماد الدراسة على منهجية كمية واضحة واستخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات، الأمر الذي يعزز من دقة التحليل الإحصائي ويساعد في الوصول إلى نتائج تستند إلى أسس علمية قابلة للتحقق. كما أن الدراسة لم تكتف بإثبات العلاقة بين المتغيرات، بل قدمت توصيات عملية مرتبطة بتطوير قدرات العاملين وتوفير الموارد اللازمة لتفعيل إدارة المخاطر، وهو ما يعزز من القيمة التطبيقية للدراسة وإمكانية الاستفادة من نتائجها في الواقع العملي.

وأخيراً، تُحسب للدراسة محاولتها الربط بين إدارة المخاطر ونجاح المشروعات من منظور تطبيقي في البيئة السعودية، الأمر الذي يسهم في إثراء الأدبيات العربية في هذا المجال ويضيف معرفة ميدانية يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة تتناول قطاعات أو بيئات مختلفة.

على الرغم من أهمية الدراسة وما قدمته من نتائج ذات قيمة علمية وتطبيقية، إلا أنها لا تخلو من بعض الجوانب التي يمكن النظر إليها بوصفها نقاط ضعف أو قيوداً منهجية قد تؤثر في مدى تعميم نتائجها. فمن أبرز هذه القيود اقتصار الدراسة على الشركات الخاصة في المنطقة الشرقية فقط، الأمر الذي قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على مناطق أخرى أو على قطاعات مختلفة، نظراً لاختلاف البيئات التنظيمية والاقتصادية وطبيعة المخاطر التي تواجهها المؤسسات من قطاع إلى آخر. وبالتالي فإن النتائج تعكس بصورة أساسية واقع الشركات الخاصة ضمن نطاق جغرافي محدد، وليس بالضرورة واقع جميع المؤسسات.

ويلاحظ أيضاً أن الدراسة ركزت على العلاقة المباشرة بين استراتيجيات إدارة المخاطر ونجاح المشروعات، دون إدخال متغيرات وسيطة أو معدلة يمكن أن تسهم في تفسير هذه العلاقة بصورة أكثر عمقاً. فهناك عوامل تنظيمية وإدارية عديدة قد تؤثر في نجاح المشروعات، مثل الثقافة التنظيمية أو القيادة أو مستوى الابتكار، وهو ما يجعل تفسير العلاقة مقتصرًا على منظور واحد نسبياً.

نقاط الضعف

ومن الجوانب التي تستحق الإشارة كذلك اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فقط، وهو منهج مناسب لوصف العلاقات واختبارها، إلا أنه لا يسمح بتتبع التغيرات عبر الزمن أو تفسير العلاقات السببية بصورة متعمقة. لذلك كان من الممكن أن تضيف الدراسات الطولية أو الدراسات المختلطة فهماً أكثر شمولاً لكيفية تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر في نجاح المشروعات على المدى البعيد.

وبالرغم من أن الدراسة أثبتت وجود أثر إيجابي لاستراتيجيات إدارة المخاطر على نجاح المشروعات، إلا أنها لم تتوسع بصورة كافية في تفسير الفروق المحتملة بين أنواع المشروعات أو أحجامها المختلفة، الأمر الذي يفتح المجال أمام أبحاث مستقبلية لدراسة ما إذا كانت درجة تأثير إدارة المخاطر تختلف باختلاف طبيعة المشروع أو حجمه أو القطاع الذي ينتمي إليه.

على الرغم من نجاح الدراسة في إثبات أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز نجاح المشروعات، إلا أن معالجتها للعلاقة من منظور خطي مباشر تجعل تفسير النتائج محدوداً نسبياً، لأن نجاح المشروعات يتأثر بمجموعة متداخلة من العوامل التنظيمية والإدارية التي لم تتناولها الدراسة. كما أن تركيزها على قياس الأثر أكثر من تفسير آلية حدوثه يترك مجاً

لأ مفتوحاً أمام دراسات مستقبلية تسعى إلى بناء نماذج تفسيرية أكثر عمقاً لفهم كيفية مساهمة إدارة المخاطر في تحقيق



الدراسة الثانية

تناولت دراسة الشمراني (2024) بعنوان “تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف الكويتية” موضوع إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي، من خلال التركيز على نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية ودوره في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الكويتية. وانطلقت الدراسة من فكرة أن المصارف تواجه مخاطر مالية وتشغيلية متزايدة، مما يجعل إدارة المخاطر أداة أساسية لضبط هذه المخاطر وتعزيز كفاءة الأداء المالي.

أهداف ومنهجية الدراسة وعينتها

هدفت الدراسة إلى تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف الكويتية، من خلال التعرف إلى مدى إسهام نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية في الحد من المخاطر المالية والتشغيلية وتعزيز قدرة المصارف على تحقيق أهدافها المالية بكفاءة أكبر. كما سعت الدراسة إلى الكشف عن أثر هذا النظام في دعم عمليات الرقابة واتخاذ القرارات داخل المؤسسات المصرفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة المنهج النوعي من خلال دراسة حالة ميدانية تطبيقية على المصارف الكويتية، وهو ما يميز الدراسة عن العديد من الدراسات التي تعتمد على المناهج الكمية والاستبانات. كما استخدمت المقابلات أداة رئيسة لجمع البيانات من مديري الفروع والإدارات، بهدف الحصول على معلومات أكثر عمقاً حول واقع إدارة المخاطر المالية وآليات تطبيقها داخل البيئة المصرفية.

ويُلاحظ أن اختيار المنهج النوعي يتناسب مع طبيعة الدراسة التي تسعى إلى فهم الممارسات الفعلية لإدارة المخاطر داخل المصارف، وليس مجرد قياس العلاقات الإحصائية بين المتغيرات، الأمر الذي يمنح النتائج بعداً تفسيريًا يساعد على فهم الظاهرة بصورة أكثر شمولاً.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية يحقق أثراً إيجابياً في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الكويتية، حيث يسهم في تعزيز قدرة المصارف على التعرف إلى المخاطر المحتملة والسيطرة عليها قبل تفاقم آثارها. كما بينت النتائج أن هذا النظام لا يقتصر دوره على معالجة المشكلات الحالية فحسب، بل يساعد أيضاً في الاستعداد للمخاطر المستقبلية ووضع آليات مناسبة للتعامل معها.

وأظهرت النتائج كذلك أن إدارة المخاطر المالية تؤدي دوراً مهماً في تطوير حلول فعالة للمشكلات التي قد تواجه المصارف، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي واستقرار العمل المصرفي. كما أكدت الدراسة أهمية الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية من خلال التدريب المتخصص، إلى جانب تحديث البنية التكنولوجية وتبني الممارسات الحديثة في إدارة المخاطر لضمان استمرارية التحسين والتطوير في القطاع المصرفي.

وتشير هذه النتائج إلى أن إدارة المخاطر المالية لم تعد تقتصر على الجانب الرقابي التقليدي، بل أصبحت عنصراً استراتيجياً يسهم في دعم الأداء المؤسسي وتحسين قدرة المصارف على تحقيق أهدافها المالية في بيئة تتسم بالتغير

والتعقيد المتزايد.

- تتمثل إحدى أبرز نقاط القوة في هذه الدراسة في اعتمادها المنهج النوعي ودراسة الحالة الميدانية، وهو توجه منهجي منح الباحثة فرصة التعمق في فهم واقع إدارة المخاطر المالية داخل المصارف الكويتية بصورة تفصيلية، بعيداً عن الاقتصار على المؤشرات الرقمية والعلاقات الإحصائية. وقد ساعد ذلك في الكشف عن الجوانب التطبيقية لإدارة المخاطر وآليات تنفيذها في البيئة المصرفية الفعلية.
- كما تتميز الدراسة بتركيزها على القطاع المصرفي الذي يُعد من أكثر القطاعات حساسية للمخاطر المالية، الأمر الذي يمنح نتائجها أهمية عملية كبيرة، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي تتطلب أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والمحافظة على الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.
- ومن نقاط القوة كذلك أن الدراسة لم تكتفِ بتحديد أثر إدارة المخاطر على الأداء المالي، بل تناولت نظاماً محدداً يتمثل في التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية، مما أضفى قدراً من الدقة والتركيز على الدراسة وساعد في تقديم نتائج أكثر ارتباطاً بالتطبيق العملي.

- ويُحسب للدراسة أيضاً أنها قدمت توصيات عملية قابلة للتطبيق، تمثلت في تطوير الكفاءات البشرية وتعزيز التدريب المتخصص وتحديث البنية التكنولوجية، وهو ما يعكس ارتباط نتائجها باحتياجات المؤسسات المصرفية الفعلية وعدم اقتصارها على الجانب النظري فقط.

وأخيراً، تبرز قوة الدراسة في أنها قدمت فهماً تفسيريًا لكيفية مساهمة إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي، وهو جانب قد لا يظهر بالوضوح نفسه في الدراسات الكمية التي تركز غالبًا على قياس العلاقات الإحصائية دون التعمق في تفسيرها.

يؤخذ على الدراسة أنها ركزت على إثبات فاعلية إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي، لكنها لم تقدم إطاراً تحليلياً يوضح طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرين، إذ اقتصرت بإبراز النتائج الإيجابية دون مناقشة الآليات التي تنتقل من خلالها ممارسات إدارة المخاطر إلى تحسين الأداء المالي الفعلي، مما يجعل التفسير النظري للنتائج محدوداً نسبياً.

كما أن الدراسة تعاملت مع المصارف الكويتية باعتبارها وحدة تحليل متجانسة، دون التمييز بين خصائص المصارف المختلفة أو مستويات نضج أنظمة إدارة المخاطر فيها، الأمر الذي قد يخفي فروقاً جوهرية كان من الممكن أن تؤثر في النتائج وتثري التفسير العلمي للدراسة.

ويلاحظ أيضاً أن الدراسة ركزت على تقييم واقع قائم أكثر من تركيزها على بناء نموذج تفسيري أو تنبؤي يمكن الاستفادة منه في تطوير ممارسات إدارة المخاطر

كذلك لم تتناول الدراسة تأثير المتغيرات الخارجية مثل الظروف الاقتصادية أو التغيرات التنظيمية أو التطورات التقنية الحديثة في فاعلية إدارة المخاطر، رغم أن هذه العوامل قد تلعب دوراً مؤثراً في تفسير الأداء المالي للمصارف، مما يجعل النتائج مرتبطة بسياق الدراسة أكثر من ارتباطها بنموذج قابل للتعميم على نطاق أوسع.

على الرغم من أن الدراسة قدمت تصوراً واضحاً لأهمية إدارة المخاطر المالية في دعم الأداء المالي للمصارف، إلا أن قيمتها الحقيقية تكمن في إبرازها للدور الاستراتيجي لإدارة المخاطر باعتبارها أداة لتحسين الأداء وليس مجرد وسيلة للحد من الخسائر. ومع ذلك، فإن تركيز الدراسة على تقييم الواقع القائم أكثر من تفسير آليات التأثير بين المتغيرات جعل نتائجها أقرب إلى التشخيص العملي منها إلى بناء معرفة نظرية متعمقة. لذلك تمثل الدراسة أساساً مهماً يمكن البناء عليه في أبحاث لاحقة تسعى إلى تطوير نماذج تفسيرية أكثر شمولاً للعلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي في المؤسسات المصرفية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

